

نحو بناء مؤثر مصري للديموقراطية

(نظرة علي المؤشرات والمقاييس الدولية)



مركز العقد الاجتماعي

أغسطس ٢٠١٤

مركز العقد الاجتماعي

محمود الخولي
مدير المركز

نهى عابد
نائب مدير المركز

وحدة الحوكمة ومكافحة الفساد
د. ياسمين خضري - مدير الوحدة
مي الجمال

وحدة الجودة والمراجعة
نادية عبد العظيم - مدير الوحدة

وحدة الاتصال
وسام غازي - مدير الوحدة
آية نورالدين

نحو بناء مؤثر مصري للديموقراطية (نظرة علي المؤشرات والمقاييس الدولية)

إعداد :
مي ماهر الجمال

٢٠١٤

موجز سياسات

نحو بناء مؤشر مصري للديمقراطية

(نظرة على المؤشرات والمقاييس الدولية)

مقدمة

في ظل المرحلة الحالية من تاريخ مصر، خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، عندما خرجت الجماهير إلى الشوارع تنادي "عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية"، أصبحت الديمقراطية مبدأ هاماً وضرورياً لتحقيق الإصلاح، ولبناء دولة جديدة "تؤمن بالديمقراطية طريقاً ومستقبلاً وأسلوب حياة" كما نص على ذلك الدستور المصري عام ٢٠١٤. وعلى الرغم من أن هناك جهوداً كثيرة لقياس الديمقراطية، ووجود مؤشرات دولية للديمقراطية، إلا إن معظم هذه الجهود تطبق مفهوم "مقاس واحد يناسب الجميع" One size fits all، حيث قد لا تأخذ هذه المؤشرات في الاعتبار خصوصية وطبيعة كل دولة، والاختلاف في نظمها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمؤسسية. في ضوء ما تقدم برزت الحاجة إلى تحديد مفهوم الديمقراطية، ووضع معايير لها، وقياسها، وبناء مؤشر وطني يقوم بصياغته المصريون بأنفسهم بشكل يتواءم مع السياق الوطني، والنظام السياسي، والاجتماعي، والمؤسسي والقانوني في مصر.

إن بناء هذا المؤشر الوطني سوف يخلق شعوراً بملكية عملية الإصلاح، ليس فقط من أجل تحسين صورة مصر في الخارج، ولكن أيضاً للتمكين من رصد ومتابعة مستوى الديمقراطية في مصر على مر الزمن، وفي ضوء التغييرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

يهدف هذا الموجز إلى وضع تصور لإطار عام لمؤشر مصري للديمقراطية، في ضوء مؤشرات ومقاييس الديمقراطية الدولية التي تضعها المنظمات الدولية، وذلك لطرحة في مناقشات ومشاورات تشاركية تضم مختلف الأطراف صاحبة المصلحة لتحديد أهم المجالات والمكونات التي يتناولها المؤشر.

تعريف الديمقراطية

وعلى الرغم من أن هناك تعريف وتطبيقات كثيرة للديمقراطية بين الدول - حسب السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل منها - إلا إن هناك إجماعاً على أن الديمقراطية يجب أن تقوم على "حكم الشعب" وأن تستند على قيم "الحرية، والمساواة، وسيادة القانون، والمشاركة، والمساءلة" وهي القيم التي تعزز الوفاق السياسي والاجتماعي، والاستقرار، والتنمية.

عناصر ومكونات الديمقراطية

- الفصل بين السلطات والتوازن بين السلطة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، حتى تعطي الفرصة للمراقبة والمساءلة.
- استقلال الهيئة القضائية: الذي يضمن توفر عملية المساءلة، وتسوية النزاعات التي تثار حول الانتهاكات التي تحدث في العملية الانتخابية، وحل الصراعات الداخلية، والمساواة أمام القانون.
- تعددية الأحزاب والمنظمات السياسية: الذي يضمن تمثيل كافة الفئات (الأحزاب، والاتحادات، ومنظمات المجتمع المدني...) في الحياة السياسية.
- احترام سيادة القانون: بمعنى أن يكون الجميع متساويين أمام القانون، وأن تكون القواعد والقوانين ملزمة ونافذة.
- المساءلة والشفافية: أي أن يكون للمواطنين الحق في الوصول للمعلومات المتعلقة بأنشطة الحكومة والحصول عليها، وفي مراقبة هذه الأنشطة، ومساءلة الحكومة.
- حرية، واستقلالية وتعددية الإعلام: يلعب الإعلام الحر دوراً هاماً في ضمان حرية التعبير وحرية المعلومات، وكتلتها ضروريتان لتسهيل المشاركة الفعالة للمواطنين في العمليات الديمقراطية، والشفافية، والمساءلة.
- احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية: هذا يشمل حرية تكوين الجمعيات، وحرية التعبير، وحق المواطن في التصويت في الانتخابات، وحقه في أن يتقدم للانتخابات. بالإضافة إلى حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحصول على خدمات وبلغ عالية الجودة وحياة كريمة.

متطلبات الديمقراطية

الدستور والقوانين: أي وجود دستور وقوانين سارية تكفل تحقيق المعايير الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحرية، والمساواة.

المؤسسات: أي وجود مؤسسات مستقلة قوية (حكومة، منظمات المجتمع المدني، قطاع خاص).

الثقافة: من المهم للغاية وجود ثقافة الديمقراطية؛ ويمكن بناء هذه الثقافة من خلال التعليم، ورفع مستوى وعي المواطنين حول الحقوق والحريات، وقيم الاحترام، والتسامح... الخ.

الاقتصاد: يعد الفقر التحدي الرئيسي للديمقراطية، حيث إنه يعرقل الممارسة الديمقراطية، وحقوق المواطنين في الاختيار بحرية. ومن جانب آخر، عندما يتسع نطاق الديمقراطية، تزيد التنمية، فقد ثبت أن الدولة التي تتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي تحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى نحو ٢٠% على مدار الثلاثة عقود التالية.

لماذا تقاس الديمقراطية؟

التقييم الدولي

- هناك اتجاه عالمي جديد نحو وضع مفاهيم للديمقراطية وتقييمها، إلى جانب تقييم أداء النظم حتى يمكن عقد مقارنة بين الدول، وتحديد مركز كل منها بالنسبة لمدى تطبيقها للديمقراطية، وتصنيفها، والإعلان عن الدول التي تنتهك قيم الديمقراطية، (naming and shaming)، ووضع آلية للتأييد والدفاع عن الديمقراطية، ورفع مستوى الوعي، وتحفيز الانطلاق نحو تطبيق الديمقراطية. ومع هذا يرى الكثير من المفكرين أنه ليس من الإنصاف - وحتى ليس من الممكن - عقد مقارنات بين الدول حيث إن لكل منها نظامًا اقتصاديًا، واجتماعيًا، وسياسيًا، وقانونيًا مختلفًا.

- جدير بالذكر أن تقييم الديمقراطية بدأ أساسًا كنتيجة لتدفق المعونات الأجنبية المقدمة لتشجيع تطبيق الديمقراطية في الكثير من الدول النامية، حيث تطلب هذا إجراء تقييم من جانب الجهات المانحة أساسًا، أو من جانب المجتمع الدولي من أجل قياس أثر تدخلات هذه الجهات من ناحية، وتحفيز الدول على تحسين صورتها باتباع الأسس الديمقراطية حتى يمكنها الحصول على المزيد من المساعدات الأجنبية، وتشجيع الاستثمار من ناحية أخرى.

التقييم الذاتي الوطني

- من جانب آخر، هناك الكثير من المبادرات الدولية التي تعمل على تشجيع الدول على إجراء التقييم الذاتي حتى يكون هناك نوع من الملكية للديمقراطية، ولتحسين مؤشراتها، ولتحقيق أفضل سياسات ونتائج، ولتحسين صورتها الدولية، ولتمكينها من المنافسة مع الدول الأخرى.

- ويعد التقييم الذاتي مهمًا لأن كل دولة سوف تضع مفهومها الخاص للديمقراطية وأولوياتها، كما ستقوم بتصميم التقييم الخاص بها وفقًا لأوضاعها القانونية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والمؤسسية.

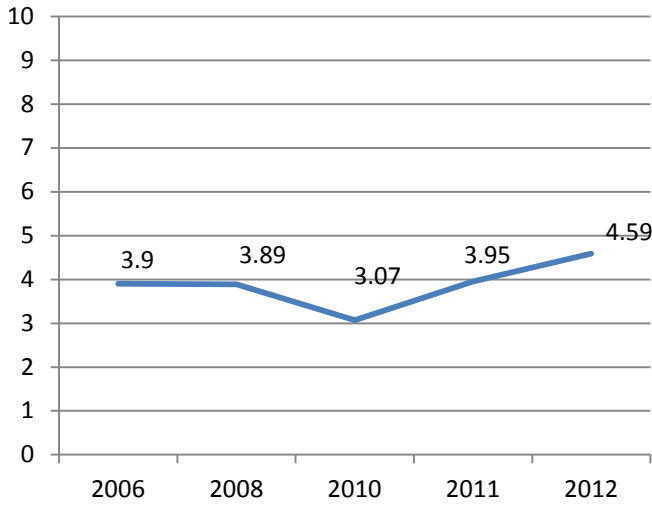
- جدير بالذكر أن بعض الدول التي أجرت تجربة التقييم الذاتي الوطني للديمقراطية نجحت في تبني خطة عمل للإصلاح لتجنب العيوب التي ظهرت في التقييم (مثل مشاكل الشفافية، والمساءلة، ومحاربة الفساد، وتنمية المجتمع المدني...)، كما استطاعت كل دولة أيضًا تحديد مجالات الديمقراطية التي تريد أن تركز عليها كنقطة بداية للإصلاح. فعلى سبيل المثال ركزت بعض الدول على تشكيل البرلمان والانتخابات، بينما ركزت البعض الآخر على الحوكمة المحلية والديمقراطية. والأكثر من ذلك ترسخ استمرار واستدامة عملية التقييم الوطني حيث استمر إعداد هذا التقييم بانتظام بعد تنامي الطلب على البيانات من جانب المفكرين، والسياسيين، والإعلام، والناشطين، وأعضاء البرلمان، وموظفي الحكومة أنفسهم.

مؤشرات الديمقراطية الدولية

▪ مؤشر الديمقراطية (وحدة الاستخبارات الاقتصادية - مجلة الإيكونوميست)

Economic Intelligence Unit (EIU) – The Economist

مؤشر الديمقراطية لمصر (٢٠٠٦-٢٠١٢)



يبنى المؤشر على مسح الخبراء والمواطنين، ويتم تقييمه على مقياس من صفر إلى ١٠ درجات، حيث تشير ١٠ إلى أن النظام ديمقراطي بالكامل.

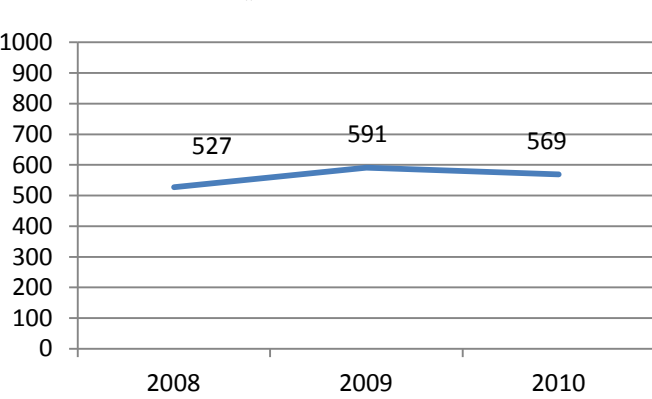
مركز مصر على مؤشر الديمقراطية: شغلت مصر على مؤشر الديمقراطية الصادر عام ٢٠١٢ المركز ١٠٩ من بين ١٦٧ دولة، حيث حصلت على درجة إجمالية بلغت ٤,٥٦ من ١٠ (أي أن النظام يجمع بين مؤسسات سلطوية وأخرى ديمقراطية hybrid regime، وكان توزيع الدرجات كالتالي (الدرجات الأعلى هي الأفضل):

- العملية الانتخابية والتعددية (٣,٤٢ من ١٠)
- فعالية الحكومة (٤,٦٤ من ١٠)
- المشاركة السياسية (٥ من ١٠)
- الثقافة السياسية (٥,٦٣ من ١٠)
- الحريات المدنية (٤,١٢ من ١٠)

▪ مؤشر الديمقراطية العربي (الباروميتر العربي) - مبادرة الإصلاح العربي

Arab Democracy Index (Barometer) – Arab Reform Initiative

مؤشر الديمقراطية العربي - مصر



يستخدم مؤشر الديمقراطية العربي نوعين من المؤشرات: مؤشرات تقيس الأساليب المستخدمة لإجراء التحول الديمقراطي (مثل التشريعات)، ومؤشرات تقيس ممارسات التحول الديمقراطي (مثل الانتخابات) وتتألف المؤشرات أربع مجموعات من القيم والمبادئ: قوة المؤسسات ومساءلتها، احترام الحقوق والحريات، سيادة القانون، المساواة والعدالة الاجتماعية. وتتراوح قيمة مؤشر الديمقراطية العربي بين صفر و ١٠٠٠ نقطة (كلما ارتفع عدد النقاط كان هذا أفضل).

مركز مصر على مؤشر الديمقراطية: حصلت مصر على ٥٦٩ درجة من ١٠٠٠ عام ٢٠١٠، وهو ما يعني أن مصر لديها اتجاهات ديمقراطية، والجدير بالذكر أن درجات مصر مرتفعة فيما يتعلق بتوفر وسائل الديمقراطية، وحصلت على درجات أقل قليلاً بالنسبة لمستوى الممارسات الديمقراطية.

▪ تقرير الحرية في العالم (منظمة بيت الحرية)

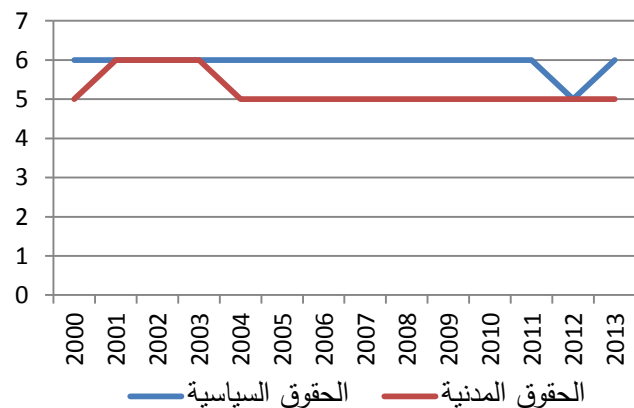
هو تقرير عن مسح سنوي يقيس درجة الديمقراطية والحريات السياسية في ١٩٥ دولة على مقياس من (١) أعلى مستوى للحرية، و(٧) أدنى مستوى للحرية.

مركز مصر: حصلت مصر على ٥,٥ درجات من ٧ (الدرجات الأقل هي الأفضل)، وصنفت عام ٢٠١٣ على أنها دولة تفتقد إلى الحرية Not Free. وهذه الدرجة هي متوسط:

الحقوق السياسية: وحصلت مصر على ٦ من ٧، وتقيس العملية الانتخابية، التعددية السياسية والمشاركة، وفعالية الحكومة.

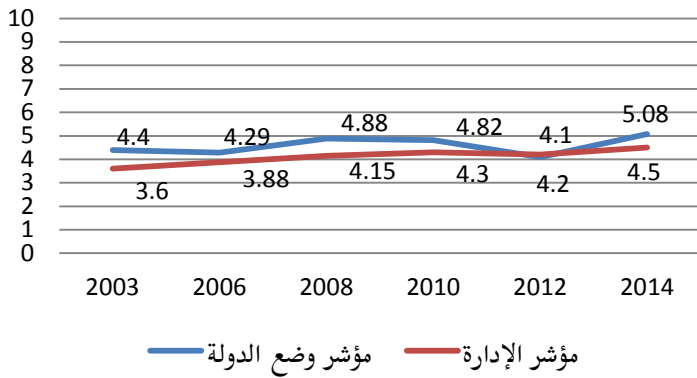
الحريات المدنية: وحصلت مصر على ٥ من ٧، وتقيس حرية التعبير والاعتقاد، وحق تكوين الجمعيات والمنظمات، وسيادة القانون، والحقوق الفردية.

مؤشر الحرية في العالم



مؤشر مؤسسة بيرتلزمان للتحوّل السياسي والاقتصادي Bertelsmann Stiftung's Transformation Index (BTI): Bertelsmann Stiftung

مؤشر التحوّل الديمقراطي في مصر

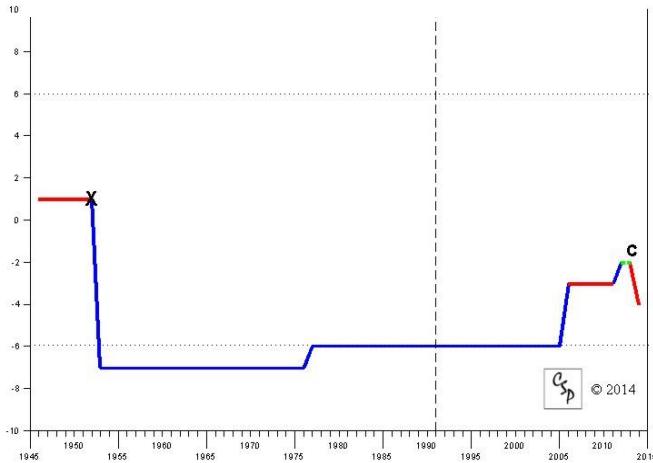


تقوم مؤسسة Bertelsmann بإصدار مؤشرين: مؤشر وضع الدولة Status Index ، والذي يقيم الدول وفقاً للتحوّل السياسي والاقتصادي، ومؤشر الإدارة Management Index والذي يصنف الدول وفقاً لأداء القيادة السياسية للإدارة.

مركز مصر: في عام ٢٠١٤ شغلت مصر على مؤشر وضع الدولة Status Index المركز ٨٢ من بين ١٢٩ دولة وحصلت على ٥,٠٨ من ١٠ (الرقم الأعلى هو الأفضل).
أما على مستوى مؤشر الإدارة Management Index شغلت مصر المركز ٨٢ أيضاً من ١٢٩ دولة، وأحرزت ٤,٥٠ درجة من ١٠.

مقياس Polity IV عن خصائص النظم السياسية والتحوّل - جامعة ميريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية Polity IV- Maryland University -USA

اتجاهات السلطة في مصر (١٩٤٦-٢٠١٣)



يقيم مقياس Polity IV مستوى الديمقراطية، الذي يعتمد على التقييم الأكاديمي للبيانات المنشورة عن العملية الانتخابية، ودرجة الانفتاح، ومستوى المشاركة. ويتم تحليل المؤشر على مقياس من (-١٠) إلى (١٠)، حيث تمثل (١٠) النظام الديمقراطي الكامل .

مركز مصر: حصلت مصر على (-٥ إلى صفر) عام ٢٠١٣، وهي بذلك تقع في الشريحة التي تشير إلى سيطرة نخبة صغيرة على الحكم Closed anocracy.

يوضح الشكل أن الخط الأحمر يعني أنه في الفترات من ١٩٤٥ حتى ١٩٥٢، ومن ١٩٩٦ حتى ٢٠١٠، ومن عام ٢٠١٣ وحتى الآن كانت فترات تتسم بوجود فصائل ذات نزعات سياسية مختلفة تتنافس على السلطة من أجل الترويج لأجندات خاصة Factionalism . ويشير اللون الأخضر الصغير إلى الفترة الانتقالية في عام ٢٠١١. ويشير الحرف (X) في عام ١٩٥٢/١٩٥٣ إلى حدوث عودة إلى النظام السلطوي، كما يشير الحرف (C) إلى حدوث انقلاب عسكري Coup d'Etat .

مؤشرات الحوكمة العالمية - مصر

مؤشرات الحوكمة العالمية - البنك الدولي

Worldwide Governance Indicators - World Bank

هي مؤشرات مجمعة لآراء المواطنين، والشركات، والخبراء لمحاور للحكومة، ويتم تحليل المؤشر على مقياس من صفر إلى ١٠٠ (الرقم الأعلى هو الأفضل):

مركز مصر: حصلت مصر في ٢٠١٢ على الدرجات التالية:

- الحق في التعبير والمساءلة (٢٦,٥٤ من ١٠٠)

- الاستقرار السياسي وغياب العنف (٧,٥٨ من ١٠٠)

- فعالية الحكومة (٢٥,٣٦ من ١٠٠)

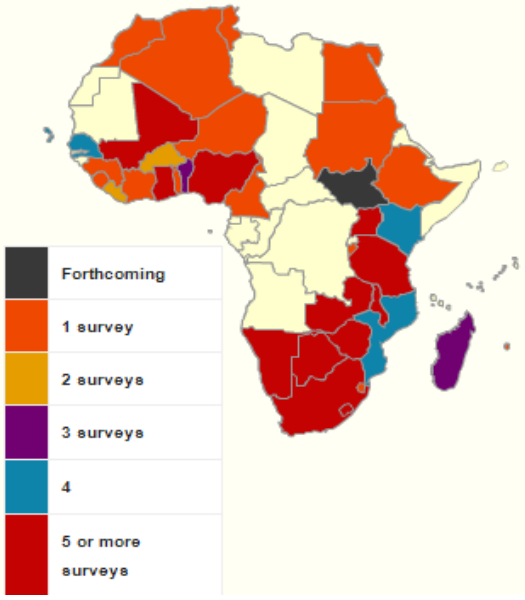
- جودة الأطر التنظيمية (٣٣,٠١ من ١٠٠)

- سيادة القانون (٤٠,٢٨ من ١٠٠)

- مكافحة الفساد (٣٤,٤٥ من ١٠٠)

Indicator	Country	Year	Percentile Rank (0 to 100)
Voice and Accountability	Egypt, Arab Rep.	2003	25
		2008	25
		2013	25
Political Stability and Absence of Violence/Terrorism	Egypt, Arab Rep.	2003	35
		2008	35
		2013	35
Government Effectiveness	Egypt, Arab Rep.	2003	45
		2008	45
		2013	45
Regulatory Quality	Egypt, Arab Rep.	2003	35
		2008	35
		2013	35
Rule of Law	Egypt, Arab Rep.	2003	55
		2008	55
		2013	55
Control of Corruption	Egypt, Arab Rep.	2003	45
		2008	45
		2013	45

عدد المسوح التي تم إجراؤها على مستوى
دول قارة أفريقيا - Afrobarometer



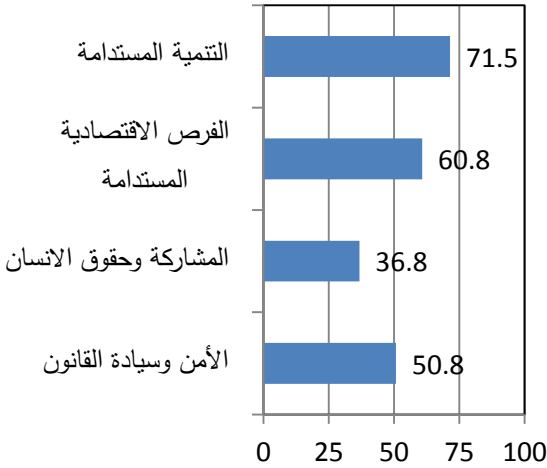
مقياس الديمقراطية والحوكمة الأفريقي (Afrobarometer)

هو مشروع بحثي مستقل يعمل على قياس الديمقراطية، والحوكمة، وسبل المعيشة، والاقتصاد الكلي، ورأس المال الاجتماعي، والنظام الضريبي، وقضايا النوع، والعمالة، وتقديم الخدمات وذلك من خلال مسح الأسر المعيشية. مركز مصر: ظهرت النتائج الخاصة بمصر في عام ٢٠١٣ فقط (في الدورة الخامسة) حيث إنها الدورة الوحيدة التي شاركت فيها مصر. وغطى المسح عينة من ١٢٠٠ أسرة معيشية، وجاءت النتائج كالتالي: ٢٥% من العينة يرون أن مصر الآن دولة غير ديمقراطية، بينما يرى ١٤% أن مصر دولة شبيهة ديمقراطية. ٥٤% من العينة يرون أن أهم خصائص الديمقراطية هي توفير الحاجات الأساسية لكل فرد مثل الطعام، الملابس، السكن. ٥٠% من العينة يرون أن الحياة السياسية نظيفة وخالية من الفساد. ٢٤% من العينة يرون أن رقابة السلطة التشريعية لأعمال الرئيس هي أهم جانب في الديمقراطية.

مؤشر إبراهيم للحكومة في أفريقيا

Ibrahim Index of African Governance (IIAG)

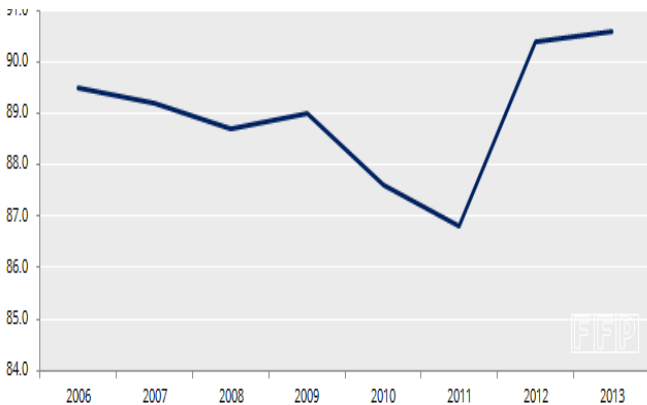
مؤشر إبراهيم للحكومة في أفريقيا



تقوم "مؤسسة مو إبراهيم Mo Ibrahim" والتي تم إنشاؤها في ٢٠٠٦ عن طريق د. محمد إبراهيم - رجل الأعمال السوداني الأصل، وأحد رواد العطاء الاجتماعي - بإصدار هذا المؤشر الذي يركز على أهمية القيادة والحوكمة في أفريقيا. يقوم مؤشر إبراهيم للحكومة في أفريقيا (IIAG) بتجميع عدد من المؤشرات من مصادر دولية وأفريقية، ويقوم المؤشر بالتحليل على مقياس من صفر إلى ١٠٠ (الرقم الأعلى هو الأفضل). مركز مصر: حصلت مصر على المركز ١٩ من بين ٥٢ دولة، وذلك بدرجة بلغت ٥٥ من ١٠٠ (الدرجة الأعلى هي الأفضل)، وبهذا تكون درجة مصر أعلى من متوسط الدرجة الكلية للقارة الأفريقية (٥١,٦) وأعلى من المتوسط الإقليمي لشمال إفريقيا (٥٤ درجة).

اتجاه المؤشرات المصرية

خلال الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠١٣



مؤشر الدول الهشة (صندوق السلام)

Fragile States Index - FSI (Fund for Peace)

يصدر عن أحد مراكز الفكر الأمريكية (صندوق السلام)، ويستخدم ١٢ عنصراً لتصنيف كل دولة، وتشمل هذه العناصر مؤشرات اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وعسكرية. تشتق البيانات من ثلاثة مصادر أولية، وتخضع للمراجعة الدقيقة للحصول على الدرجات النهائية للمؤشر. ويتم تحليل المؤشر على مقياس من صفر إلى ١٢٠ (الرقم الأقل هو الأفضل).

مركز مصر في ٢٠١٤: تشغل مصر المركز ٣١ من بين ١٧٨ دولة، وسجلت ٩١ درجة من ١٢٠ (الرقم الأقل هو الأفضل) وهي بذلك في وضع يستدعي الانتباه (Alert).

■ مقياس الديمقراطية وحقوق الإنسان World Audit World Audit for Democracy and Human Rights – UK

مركز مصر	مقياس الديمقراطية وحقوق الإنسان
٦	الحقوق السياسية ١ - ٧ الرقم الأقل هو الأفضل
٥	الحريات المدنية ١ - ٧ (الرقم الأقل هو الأفضل)
١١٤	حرية الصحافة صفر - ١٥٠ (الرقم الأقل هو الأفضل)
٩٢	الفساد صفر - ١٤٩ (الرقم الأقل هو الأفضل)

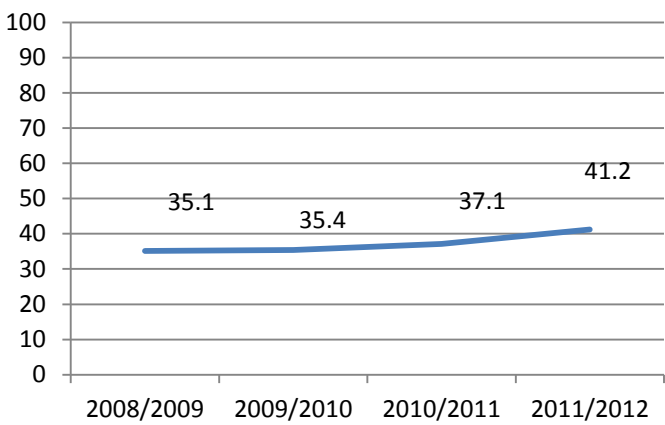
World Concern Institute هي شركة دولية غير هادفة للربح وتقدم موقعًا متكاملًا One - Stop Site لقياس الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتقوم بجمع الإحصائيات والتقارير من المنظمات الدولية الأخرى وهي المنظمات التي تهتم أساسًا بالحقوق السياسية، والحريات المدنية، وحرية الصحافة، ومدركات الفساد، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون. ويبلغ عدد الدول التي تقوم بتصنيفها ١٤٩ دولة.

مركز مصر: في عام ٢٠١٣ شغلت مصر المركز ١٠٣ من بين الدول (الرقم الأصغر هو الأفضل).

■ مؤشر التصنيف العالمي للديمقراطية - فيينا

Global Democracy Ranking (Democracy Ranking Association - Vienna)

التصنيف العالمي للديمقراطية (مصر)



تقوم مؤسسة تصنيف الديمقراطية (Förderung von Demokratiequalität)، ومقرها فيينا بالنمسا بإجراء هذا التصنيف الذي يقيس جودة الديمقراطية من خلال مؤشر يجمع بين قياس بعض الجوانب السياسية وبعض الأبعاد الأخرى غير السياسية، مثل: النوع الاجتماعي، والاقتصاد، والمعرفة، والصحة، والبيئة. ويتم تحليل المؤشر على مقياس من ١ (أدنى مستوى) إلى ١٠٠ (أعلى مستوى). كما يعتمد المؤشر أساسًا على البيانات التي تعدها المنظمات الدولية الأخرى.

مركز مصر: شغلت مصر المركز ١٠٣ من بين ١١٥ دولة وحصلت في عام ٢٠١٢/٢٠١١ على ٤١,٢ من مائة درجة (وهذا يعني انخفاض مستوى جودة الديمقراطية)، بزيادة ٦ درجات عن عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (٥٣,١) (الرقم الأكبر هو الأفضل).

التحديات والانتقادات الموجهة لمقاييس الديمقراطية

مصادر أخرى لمؤشرات دولية ووطنية متعلقة بالديمقراطية

أهم الانتقادات الموجهة لمقاييس الديمقراطية على المستوى العالمي هي:

تعتمد بعض المؤشرات الدولية للديمقراطية على مصادر أخرى للبيانات (وطنية ودولية) لحساب هذه المؤشرات، خاصة البيانات التي تعدها المنظمات التي تعمل في مجالات حقوق الإنسان، والمساواة، والفساد، والنزاهة، والعدالة حيث إن هذه المبادئ تعد من مكونات الديمقراطية الأساسية. بعض هذه المصادر هي:

- تعريف الديمقراطية: وكيفية تطبيقها وتفعيلها.
- مصادر البيانات: ومدى موضوعيتها، وهل تم تجميعها من مسوح الأسر، أم مسوح الخبراء، من مصادر أولية للبيانات أم مصادر ثانوية.
- نطاق المؤشر: هل يقيس بعدًا واحدًا للديمقراطية، أم عدة أبعاد (اجتماعية، سياسية، اقتصادية).
- الجمع بين النظرية والتطبيق: أي أن يتم قياس ما يوجد على الورق (مثل وجود القوانين / الدستور)، والتطبيق الفعلي للقوانين وإنفاذها.
- الكم مقابل الكيف: يجب أن يذهب المؤشر لأبعد من قياس وجود الديمقراطية إلى قياس مدى جودة الديمقراطية.

مسح القيم العالمي، مؤشر مدركات الفساد، تقرير التنمية البشرية، منظمة العفو الدولية، هيومان رايتس ووتش، اللجنة الدولية للمحلفين، قاعدة بيانات الديمقراطية المباشرة (المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية)، دليل الانتخابات (المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية).

كذلك هناك بعض المنظمات الوطنية التي توفر بيانات عن الديمقراطية، مثل: مركز استطلاع الرأي العام (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء المصري)، مركز بصيرة، الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، المركز التنموي الدولي.

نحو بناء مؤشر مصري للديمقراطية (الأبعاد الأساسية)

مؤشر الديمقراطية المصري *	
مجالات التقييم	مبادئ الديمقراطية
<ul style="list-style-type: none"> التعددية السياسية الحق في المشاركة الشفافية المشاركة في الانتخابات 	المشاركة/ التمثيل
<ul style="list-style-type: none"> الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. غياب العنف وانتهاك حقوق الإنسان 	حقوق الإنسان
<ul style="list-style-type: none"> فرص متساوية وعادلة لكل مواطن عدم التمييز على أي أساس 	المساواة/ الاتصاف
<ul style="list-style-type: none"> حرية التعبير/ وإنشاء الجمعيات/ والاختيار/ الانتماء/ الممارسة الانضمام للجمعيات/ الأحزاب/ ... 	الحرية
<ul style="list-style-type: none"> حكومة قوية الأمن السيادة والشرعية قرارات مستقلة المصادقية 	الرقابة والسلطة
<ul style="list-style-type: none"> انفتاح الدولة/ حرية المعلومات 	الشفافية
<ul style="list-style-type: none"> السياسات والقرارات تعكس حاجات الناس/ الأحزاب/ المطالب 	الاستجابة
<ul style="list-style-type: none"> توازن السلطة/ مؤسسات مختلفة ومستويات مختلفة للمساءلة قانونية/ مالية/ سياسية/ أخقية/ رأسية/ داخلية 	المساءلة
<ul style="list-style-type: none"> نزاهة الدولة (إدارية/ سياسية/ حكومية/ قطاع خاص) المؤسسات والقوانين المطبقة في مكافحة الفساد 	مكافحة الفساد
<ul style="list-style-type: none"> الدستور والقانون المساواة أمام القانون إنفاذ القانون استقلال القضاء 	سيادة القانون
<ul style="list-style-type: none"> التسامح والاحترام بناء التوافق الأمن الاجتماعي والسلام المواطنة والانتماء 	التضامن/ التكافل

هناك حاجة كبيرة لوضع مؤشر مصري للديمقراطية يضعه المصريون بأنفسهم، ويتم تصميمه بما يناسب السياق المصري، وليكون أداة للإصلاح. وهناك بعض النقاط الأساسية التي يجب الإقتداء بها عند وضع المؤشر المصري للديمقراطية، وذلك لضمان الكفاءة والحيادية:

صياغة المؤشر وفقاً للقواعد الديمقراطية: أي أن تتبع في صياغته وقياسه الخطوات الديمقراطية: تبني النهج التشاركي، وإشراك جميع الأطراف صاحبة المصلحة (بمختلف خلفياتها ومنظورها) في العملية وذلك بتشكيل لجنة قومية مستقلة حتى يمكن خلق شعور بالملكية والاندماج.

وضع الإطار العام لمؤشر الديمقراطية: يجب أن يتم تصميم الإطار العام، حيث يتم تحديد مفهوم الديمقراطية، ووضع تعريف إجرائي لها. كما يجب مراجعة الإطار المؤسسي والقانوني للنظام السياسي المصري.

تحديد مجالات ومستويات التقييم: يجب تحديد مستويات ومجالات التقييم، سواء كان ذلك على المستوى القومي، أو المستوى المحلي، بالإضافة إلى تحديد المجالات التي سيضمها المؤشر (اجتماعية، سياسية، اقتصادية... الخ).

تحديد مكونات مؤشر الديمقراطية والمؤشرات الفرعية: يجب تحديد مكونات المؤشر بدقة وفقاً لأولوياتها ومصطلحاتها.

جمع البيانات وتحديد مصادرها: هل يجب الاعتماد على بحوث الأسرة المعيشية، ومقابلات الخبراء، أو على تحليل المحتوى من جانب المفكرين. ويجب تحديد ما إذا كنا سنحتاج إلى جمع البيانات الخاصة بنا، أم إننا سنستخدم مؤشرات معدة مسبقاً.

نشر البيانات ونتائج المؤشر: إن نشر البيانات التي تم جمعها ونتائج المؤشر على نطاق واسع يعطي المؤشر مصداقية أكثر، ويجعله بمثابة سلعة عامة، ويساعد في رفع مستوى وعي المواطنين، والمجتمع المدني، والمسؤولين الحكوميين بحقوقهم ومسؤولياتهم.

وضع خطة عمل: الاستمرار في إجراء التقييم دون أن تصحبه خطة عمل يجعل الجمهور يفقد اهتمامه وثقته، كما يفقد التقييم مصداقيته.

الاستدامة: يجب أن تكون هناك مؤسسة وطنية مستقلة تكون مسؤولة عن إنتاج المؤشر لضمان استدامته ومأسسته،

* تم وضع هذا الإطار بالرجوع إلى الأدلة الاسترشادية لتقييم جودة الديمقراطية التي تصدرها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات المستقلة، وعدد آخر من المؤشرات الدولية الصادرة عن المؤسسات الدولية

تعد الديمقراطية مسألة حتمية بالنسبة لمستقبل مصر إذا أردنا أن نجعل بعملية الانطلاق نحو التنمية والاستقرار. وتوضح المؤشرات الدولية للديمقراطية أن مصر لم تحرز تقدماً ملموساً بالنسبة لتطبيق الكثير من معايير الديمقراطية (المشاركة/ المساواة/ حقوق الإنسان/ الحرية ...) وأن الوقت قد حان للإسراع بعملية التحول الديمقراطي.

هناك حاجة قوية لوضع "مؤشر مصري للديمقراطية" يقوم بإعداده المصريون بأنفسهم بحيث يعكس الخلفية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية لمصر، ويتواءم مع السياق الوطني والأولويات الوطنية. ويجب أن يستخدم المؤشر كأداة لمتابعة التقدم المحرز نحو الديمقراطية، وكأداة لرفع مستوى وعي المواطنين، والمجتمع المدني، والمسؤولين الحكوميين بحقوقهم وواجباتهم، وكأداة لمساءلة الحكومة عن أدائها وفقاً لمعايير الديمقراطية، وأخيراً كأداة تستخدمها الحكومة للمراجعة الذاتية من أجل تصويب أي أخطاء تصادفها أثناء عملية التحول الديمقراطي.

تنطوي الأبعاد الأساسية لمؤشر الديمقراطية المصري على ضرورة اتباع قواعد الديمقراطية عند إعداد المؤشر ذاته وذلك من خلال إشراك الأطراف صاحبة المصلحة، وتشكيل لجنة وطنية تشاركية للإشراف على صياغة المؤشر لضمان أن يمثل المؤشر وجهات النظر المختلفة بشأن الديمقراطية. إلى جانب ذلك، من الضروري نشر بيانات المؤشر على نطاق واسع ليصبح بمثابة سلعة عامة تتاح للجميع، ولإعطاء مصداقية أكبر للمؤشر. وعلاوة على ذلك يجب أن تدمج نتائج المؤشر في السياسات العامة. فضلاً عن ذلك تعد استدامة المؤشر مسألة هامة للغاية لضمان تحقق الإصلاح.

يعتمد الإطار العام المقترح لمؤشر الديمقراطية المصري على مجموعة من المكونات، وذلك لتغطية جوانب مختلفة من الديمقراطية، وبالتالي تعطي نظرة عامة عن موقف الديمقراطية في مصر، تشمل المشاركة والحقوق السياسية، الحرية، حقوق الإنسان، المساواة والعدالة، سلطة وقوة الدولة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون، النزاهة وأخيراً القيم السائدة في المجتمع.

المراجع

- Gerardo L. MUNCK, Jay Verkuilen, "Conceptualizing and Measuring Democracy: Evaluating Alternative Indices", Comparative Political Studies, Vol. 35 No. 1, February 2002. http://dingo.sbs.arizona.edu/~ggoertz/qmir/munck_verkuilen2002.pdf
- Howard Cincotta, "What is Democracy?", U.S. Department of State's Bureau of International Information Programs, 1998: <http://www.ait.org.tw/infousa/zhtw/docs/whatsdem/whatdm2.htm>
- The Saylor Foundation: <http://www.saylor.org/site/wp-content/uploads/2012/10/POLSC221-4.1.5-TypesDem-FINAL.pdf>
- Michael Meyer-Resende, "International Consensus: Essential Elements of Democracy", Democracy Reporting International (DRI), October 2011: http://www.democracy-reporting.org/files/essential_elements_of_democracy_2.pdf
- International Institute of Democracy and Electoral Assistance (IDEA) : <http://www.idea.int/>
- Hasbat Hula, "Assessing Oneself: The Case of Mongolia", Governance Assessment Portal, United Nations Development Program, 2007. <http://gaportal.org/resources/detail/assessing-oneself-the-case-of-mongolia>
- The Economist Intelligence Unit. http://www.eiu.com/public/topical_report.aspx?campaignid=DemocracyIndex2011
- Arab Reform Initiative : <http://www.arab-reform.net/annual-reports>,
- Arab Barometer: <http://www.arabbarometer.org/content/about-center>
- Freedom House: http://freedomhouse.org/report/freedom-world/2014/egypt-0#.U5_vWPmSzg8
- Bertelsmann Stiftung : http://www.bertelsmann-stiftung.de/cps/rde/xchg/SID-33323B3A-C8195DBC/bst_engl/hs.xsl/269.htm.
- Egypt, Polity IV: <http://www.systemicpeace.org/polity/egy2.htm>
- Worldwide Governance Indicators –World Bank: <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports>
- Afrobaromete round 5, Summary of results for Egypt 2013: http://www.afrobarometer.org/files/documents/summary_results/egy_r5_sor.pdf
- Ibrahim Index of African Governance (IIAG) - Egypt 2013: <http://www.moibrahimfoundation.org/interact/>
- Fragile State Index 2014: <http://ffp.statesindex.org/rankings-2014>
- World Audit - World Democracy Profile (Egypt): <http://www.worldaudit.org/countries/egypt.htm>
- Global Democracy Ranking: <http://democracyranking.org/>
- Yury V. Bosin, "Measuring Democracy: Approaches and Challenges Associated with Developing Democratic Indices", IFES Fellowships in Democracy Studies, 2007: http://www.ifes.org/~media/Files/Publications/White%20PaperReport/2008/1512/Hybl_Fellow_Yury_Bosin_2007.pdf